



تعريف وتقدير بالنشاطات والاقتراحات

شباط 2021



المحتويات

- 3 استراتيجية هيئتنا في إدارة الآفات والكوارث
- 4 التسلسل الزمني لأعمال هيئتنا في حالات الكوارث والطوارئ
- 5 الجوانب التي طورناها استعداداً للآفات والكوارث
- 5 التحول المؤسس
- 6 الاستعدادات لزلزال مرمرة المنتظر
- 6 تأمين الاتصالات
- 7 إدارة المتطوعين
- 8 قدراتنا في إدارة الكوارث
- 10 آراءنا ومقترحاتنا حول الوقاية من الكوارث والتدخل في حالات الكوارث في بلدنا
- 10 التعليم والتوعية
- 11 التنسيق
- 12 المشاكل البنيوية
- 16 المنظمات غير الحكومية والمتطوعون

إننا نقوم باختبار قدراتنا ومواهبنا، ونرفع خبرات فرقنا من خلال تطبيقاتنا الوطنية التي أجريناها في بورصة عام ٢٠١٩ وأخرى في بولو عام ٢٠٢٠. كما أننا نهئ قدراتنا وإمكاناتنا، بصفتنا شريك الحل والدعم، لنساعد إحدى عشرة مجموعة خدمة تضمها خطة التدخل التركيبية في حالات الأوقات، مثل خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والتغذية والاتصالات، إلى جانب عمليات البحث والإنقاذ. ونقوم بتطوير فهمنا لإدارة الكوارث والأوقات من خلال تشكيل أربع مجموعات خدمة أخرى مطلوبة على أساس المنظمات غير الحكومية.

بدأت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) العمل في مجال الإغاثة الإنسانية عام ١٩٩٢ بصورة طوعية، ثم قامت بإضفاء الطابع المؤسسي على أعمالها عام ١٩٩٥. إنها تقوم بنشاطاتها وأعمالها في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية اللازمة لجميع الناس الذين يعيشون الفقر، ويتعرضون للظلم والكوارث الطبيعية، والعمل على منع انتهاك حقوقهم وحررياتهم الأساسية في شتى أنحاء العالم. وتعمل على تقديم المساعدة لملايين المحتاجين، دون النظر إلى اختلاف الأعمار والأديان واللغات والمذاهب والأجناس والأعراق.

وفي سياق عملها في مجال الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والدبلوماسية الإنسانية، تعطي الأولوية لمشاعر الأخوة والتكافل والتضامن في تركيا وشتى أنحاء العالم، وتقوم بمشاريع اجتماعية وثقافية في هذا المضمار. وتأخذ على عاتقها المسؤولية لتكون الرائدة في تطوير المنظمات غير الحكومية التي تبدي نشاطاتها في المناطق التي تشهد الظلم والاضطهاد، وتبني المدارس ودور الأيتام والجوامع والآبار والمراكز الثقافية والمراكز الصحية والمشافي التي من شأنها أن تخدم أبناء المنطقة وتساعد في تنمية البلدان، إلى جانب إسهاماتها في المساعدات الإنسانية. وتجري الدبلوماسية الإنسانية في كل منطقة تفتقر إلى الدبلوماسية الدولية وينتشر فيها الظلم والاضطهاد، وتؤدي دور الوساطة لحل المشاكل.

حازت هيئتنا التي تخدم المصلحة العامة على جائزة الخدمة العليا من مجلس الشعب التركي الكبير (TBMM)، وتم إعفاؤها من الضرائب بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٩٩/٢٠١١ تاريخ ٠٤ / ٠٤ / ٢٠١١.

هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) بصفة مستشار. وهي في ذات الوقت، عضو في مجلس الصندوق الإنساني التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (OICIF)، وعضو في هيئة المنظمات التطوعية التركيبية (TGTV)، والمجلس الدولي للمنظمات التطوعية (ICVA)، واتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي (IDSB).

تبدي هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) فعاليتها في جميع أنحاء العالم حسب تسلسل الأولويات:

- المناطق التي تعاني من الحروب والمناطق التي تستمر فيها تداعيات الحروب.
- مناطق الكوارث والأوقات.
- المناطق أو البلدان التي تعاني من الفقر.

إدارة الأوقات والكوارث التابعة لهيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH) تضم في بنيتها ما يزيد عن ألفي متطوع في مجال البحث والإنقاذ في عموم بلدنا، وفريقاً عملياً مكوناً من ٧٥٠ عنصراً، وأربعة كلاب مدربة خصيصاً من أجل البحث والإنقاذ، لتكون بذلك على أتم الاستعداد لإجراء التدخل اللازم في حال الأوقات والكوارث داخل تركيا وخارجها.

استراتيجية هيئتنا في إدارة الآفات والكوارث

إننا نقوم بتنفيذ الأعمال في إدارة الآفات والكوارث عبر الاستراتيجيات الآتية:

- العمل على التخفيف من آثار الكوارث والطوارئ التي تحدث في بلدنا والعالم، بكل إمكانياتنا وقدراتنا، إلى أن تعود الحياة إلى طبيعتها.
- الحد من هدر الموارد والوقت من خلال العمل بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الإدارية، وعدم خلق مناطق الصراع في الميدان.
- تنشئة المتطوعين المؤهلين للتدخل في حالات الكوارث، إسهاماً في بناء الموارد البشرية المؤهلة التي لا غنى عنها عند وقوع الأوقات والكوارث.
- النظر في النماذج التطبيقية الموجودة في العالم في مرحلة الاستعداد لما قبل وقوع الكوارث، وإكساب بلدنا ثقافة الكوارث وتجاربها، وتسيير الأعمال التي يتطلبها أداء المهام التي تتوخاها المؤسسات للحد من أخطار الكوارث.
- توعية المجتمع فيما يتعلق بالاستعداد للكوارث.
- تضميد الجراح بعد وقوع الكوارث، ودعم التنمية المستدامة، ونقل المتضررين من الكوارث من حالة الأفراد المحتاجين إلى حالة الأفراد الذين يتمتعون بالاكتفاء الذاتي.

التسلسل الزمني لأعمال هيئتنا في حالات الكوارث والطوارئ

1992	حرب البوسنة، البوسنة والهرسك (1992-1990). حرب قره باغ (منطقة خوجالي)، أذربيجان.
1994	الحرب الشيشانية الأولى، الشيشان.
1998	حرب كوسوفو، كوسوفو.
1999	١٧ آب، زلزال غولجوك (قوجالي)، تركيا. ١٢ تشرين الثاني، زلزال دوزجة، تركيا. حرب الشيشان الثانية، الشيشان.
2001	حرب أفغانستان، أفغانستان.
2003	حرب العراق، العراق.
2004	زلزال وتسونامي آتشييه، إندونيسيا.
2005	زلزال باكستان (منطقة كشمير)، باكستان. إعصار كاترينا، الولايات المتحدة الأمريكية.
2008	مجزرة غزة، فلسطين. حرب أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.
2010	زلزال هايتي، هايتي. كارثة الفيضانات، باكستان. مجزرة أسطول مرمرية (ماوي مرمرية). كارثة فيضانات ألبانيا.
2011	زلزال توهوكو، اليابان. زلزال وان، تركيا. كارثة الجفاف، شرق إفريقيا. الحرب السورية، سوريا. كارثة الإعصار، مدغشقر.
2012	الصراع بين إسرائيل وغزة، فلسطين. الهجرة (أراكان)، بنغلاديش.
2013	الحرب الأهلية، جمهورية إفريقيا الوسطى. إعصار هايان، الفلبين.
2014	فيضانات البوسنة والهرسك. كارثة منجم سوما (مانيسا)، تركيا. كارثة منجم أرمك (كرمان)، تركيا. وباء الإيبولا، سيراليون، ليبيريا، غينيا. أزمة القمر، أوكرانيا. كارثة الفيضانات في أفغانستان.
2020	الحرب الأهلية، جمهورية إفريقيا الوسطى (2014-2020). زلزال نيبال. الهجرة، مقدونيا. الهجرة، سوريا. مجزرة غزة، فلسطين. كارثة فيضانات زيمبابوي.
2015	كارثة فيضانات مالوي. كارثة فيضانات موزمبيق. كارثة فيضانات مقدونيا. كارثة الانهيارات الثلجية (بانشير)، أفغانستان. الهجرة، نيجيريا. إخلاء حلب، سوريا. فيضانات بارتين، تركيا. زلزال (أبوجيك / جنق قلعة)، تركيا. زلزال (سمساط / أدي يمان)، تركيا. الهجرة (أراكان)، بنغلادش. زلزال، مكسيك. زلزال (السليمانية)، العراق. فيضانات مقدونيا. فيضانات ألبانيا. فيضانات سيراليون. زلزال العراق. الحرب الأهلية، اليمن. زلزال (سولاويزي)، إندونيسيا. فيضانات النيجر. الهجرة، بوركينا فاسو. زلزال (أجي بايام / دنيزلي)، تركيا. زلزال (بوزقورت / دنيزلي)، تركيا. زلزال (كارتال / إسطنبول)، تركيا. فيضانات (أراكلي / طرابزون)، تركيا. فيضانات (أقجة قوجة / دوزجة)، تركيا. كارثة العبارة (الموصل)، العراق. حادثة ضياع (ألوداغ / بورصة)، تركيا. زلزال ألبانيا. كارثة فيضانات النيجر. إعصار إيداي، إفريقيا. كارثة فيضانات السودان. كارثة فيضانات إيران. زلزال (سيفريجة / إلازيغ)، تركيا. كارثة الانهيار الثلجي (وان)، تركيا. وباء فيروس كورونا، تركيا. الهجرة (أدرنة)، تركيا. كارثة الفيضانات (كستل / بورصة)، تركيا. كارثة الفيضانات (دزلي / غيرسون)، تركيا. زلزال (بيرقلي / إزمير)، تركيا. إعصار كولومبيا. إعصار غواتيمالا. كارثة فيضانات النيجر. كارثة فيضانات إيران. انفجار مرفأ، لبنان. الهجرة، السودان.

الجوانب التي طورناها استعداداً للآفات والكوارث

التحول المؤسسي

لقد حددنا مجموعات الخدمة التي ستتولى المهام في إدارة الآفات والكوارث، بالرجوع إلى خطة التدخل التركية في حالات الآفات، وقمنا بإجراء التعديلات في التسلسل الهرمي ضمن الهيئة حتى تستطيع مجموعات الخدمة هذه أن تعمل بمزيد من الإنتاجية. ودمج آلياتنا الداخلية في العملية وتدريبنا مستمرة دون انقطاع. ونعمل كذلك على بناء سلطة لإدارة شاملة ومنظمة للكوارث، من خلال إدراج المنظمات غير الحكومية المتعاونة معنا في مجموعات الخدمة التي ندأب على تشكيلها بما يتماشى مع وثيقة استراتيجيات إدارة الكوارث.

فيما يلي مجموعات الخدمة التي تبدي نشاطاتها تحت سقف رئاسة إدارة الآفات والكوارث:

1. إدارة العمليات
2. إدارة المعلومات
3. البحث والإنقاذ
4. التغذية
5. المأوى
6. الدعم النفسي والاجتماعي
7. التخابر
8. الاتصالات
9. اللوجستيات
10. إدارة المستودعات والمساعدات العينية
11. التعليم
12. إدارة المنظمات غير الحكومية والمتطوعين
13. التعاون والدعم الدوليين
14. المساعدات الوطنية والدولية
15. تحديد الأضرار والخسائر (المتعلقة بمباني و صروح هيئتنا)

إدارة المتطوعين

بصفتنا هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH)، طورنا نظام التفريع الطوعي، وحددنا ثلاثة فروع مختلفة هي؛ المتطوعين في حالات الكوارث، وعمال البحث والإنقاذ، ومدير الكوارث. وقمنا بتعيين ثلاث مستويات لكل فرع، ووضعنا منهجية يستطيع الشخص من خلالها إنهاء كل مستوى في سنة واحدة على الأقل، وثلاث سنوات على الأكثر. في هذه العملية، لم نكتف بالتدريب الفني، بل نواصل أيضاً اختبار كفاءتنا ونضجنا وامتثالنا للقيم الوطنية والأخلاقية.

هناك نقص في المعايير في مجال التدريب على البحث والإنقاذ. فكل مؤسسة لديها اليوم رأي خاص بها يختلف عن رأي مؤسسة أخرى، فيما يتعلق بمواضيع مثل كيفية تدريب عمال البحث والإنقاذ، والأنشطة التي يجب أن يشاركوا فيها. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تلقي التدريب على الإسعافات الأولية أمراً اختيارياً وليس أمراً إجبارياً. وتلقي التدريب والحصول على الشهادة من هذا التدريب يشير إلى أن الشخص لديه وعي وعلم بهذا الموضوع. بيد أنه من الضروري للشخص الذي يتلقى التعليم والتدريب أن يحول هذا العلم والتدريب إلى سلوك، عوضاً عن أن يكون صاحب معلومات، حتى يكون قادراً على العمل في مجال البحث والإنقاذ.

الاستعدادات لزلزال مرمرة المنتظر

في نطاق الاستعدادات لزلزال مرمرة المتوقع، نخطط عمليات كافة عناصرنا لإجراء التدخل اللازم، واضعين بالحسبان المتغيرات والمتحولات المختلفة.

إننا بصدد إنشاء تعاون قوي مع شركائنا الدوليين بشأن المساعدات التي يمكنهم تقديمها لبلدنا في حالة وقوع كارثة كبيرة.

علاوة على ذلك، فإننا نعد خطط التدخل في حالات الكوارث في أوساط رقمية من خلال برنامج إدارة الكوارث (لا يزال قيد الإعداد الفني، ويتتظر اكتماله في نهاية عام ٢٠٢١)، ونعمل على إنشاء فرق التدخل في حالات الكوارث في المناطق الضيقة التي سيركز فيها فرقنا في هذه المناطق على أسرهم وأقاربهم، لا سيما في مناطق إقامتهم، ليتم بذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي.

تأمين الاتصالات

لقد قمنا بتضمين تكنولوجيا الأقمار الصناعية والأنظمة اللاسلكية الرقمية في طاقاتنا الاستيعابية، من أجل توفير اتصالات مستمرة لا تنقطع في أوقات الكوارث. فضلاً عن أن جميع عناصرنا في تركيا طورت نفسها في نظام لاسلكي بسيط.

قدراتنا في إدارة الكوارث



قدرات عناصر البحث والإنقاذ.

في تركيا فرعان و ٨٢ جمعية للإغاثة الإنسانية
وتمثيلات في ٥١١ مدينة



● مركز إدارة الكوارث ● المركز اللوجستي ● جمعيات الإغاثة الإنسانية

قدراتنا في الاتصالات والمساعدات داخل القطر.



تمثيلاتنا خارج القطر.



صورة : عناصر البحث والإنقاذ (التدريب الوطني الثاني، يوليو ٢٠٢٠)



موقف سياراتنا الذي تم تحديده كأولوية عند وقوع كارثة.

فالتدريبات التي يتم تقديمها عبارة عن تدريبات مفيدة من أجل البلدان التي لم تنقلب فيها الحوادث إلى كوارث وبقيت أبنيتها منتظمة ومتمينة. مثلاً عند وقوع زلزال في بلدنا، يتم تسليط الضوء على خطوط الصدع وحقبة الآفات والتدابير الاحترازية التي يجب أن يتخذها الأفراد. لكن الحديث عن هذه الأمور بصورة مستمرة لن يمنع انهيار الأبنية. أما في البلدان التي لم تتعرض لانهيار الأبنية، فلن تكون هناك حاجة حتى للحديث عن هذه الأمور. إننا نعتقد بضرورة تطوير ثقافة التدريب. فلا بد من تطوير ثقافات أخرى غير ثقافة التدريب الذي يبدأ بالاجتماع في الحديقة بعد إطلاق صفارة الإنذار بحدوث الحريق، وينتهي بالتعداد.

مثلاً في تشيلي يتم إجراء محاكاة إخلاء مدينة في ٣١ أيار من كل عام.

التنسيق

ينبغي إنشاء لجان فرعية في مجلس الكوارث والطوارئ، والتأكد من أن جميع المؤسسات التي تستعد للكوارث يمكنها تقديم حلول للمشاكل. إنه من الضرورة تشكيل فريق مخول خاص يمكنه أن ينسق الاستعدادات لزلزال مرمرة. نرى أن الاستعداد لزلزال مرمرة ضمن الشروط القائمة يُعد من بين أولويات جميع المؤسسات، ولكننا في ذات الوقت ندرك أن التأهب لهذه الكارثة الطبيعية لا يشكل عملاً إضافياً على كاهل المؤسسات. إننا نعتقد أن خطة التدخل الترقية في حالات الكوارث تعاني من نقص في بعض مجموعات الخدمة، وأن هذه الخطة يجب أن تشمل أيضاً مجموعات الخدمة المذكورة أدناه.

مجموعة خدمة إدارة العمليات

يلاحظ أن جميع المؤسسات باستثناء بعض المؤسسات تعمل على تنسيق الكوارث في مناطق الكوارث، وأن الأشخاص الذين يتابعون أعمال وإجراءات مجموعات الخدمة هي سلطات محلية. والأشخاص الذين يفتقرون إلى الخبرة في موضوع الآفات والكوارث قد يتسببون في ضعف التنسيق، لا سيما حينما يقومون بإدارة فترة حرجة. في هذا الصدد، من المفيد أن يتم تحديد الأشخاص الذين سيديرون عمليات شركاء الحل الأساسيين في خطة التدخل الترقية في حالات الكوارث، وأن يقوم هؤلاء الأشخاص بالتنسيق وإدارة السكان المحليين في كل حالة من حالات الكوارث، واكتساب السكان المحليين الخبرة في أوساط العمل هذه.

آراؤنا ومقترحاتنا حول الوقاية من الكوارث والتدخل في حالات الكوارث في بلدنا

التعليم والتوعية

ينبغي أن تكون وزارة التربية الوطنية هي المسؤولة عن تدريبات التوعية لزيادة المعلومات والوعي بشأن الآفات والكوارث. وحتى تكون تدريبات التوعية حاضرة بشكل أكبر في المنهاج الدراسي، لا بد من اتباع ما يلي:

- ينبغي على المنظمات المعنية حالياً بموضوع الآفات والكوارث بذل مزيد من الجهود من أجل تدريبات التوعية. وينبغي على المؤسسات العاملة في مجال الكوارث أن تعطي مزيداً من التركيز على إعداد الأفراد والمنظمات بحيث تنتج خدمات احترافية في مجال البحث والإنقاذ.

- ينبغي على المؤسسات المعنية بالآفات والكوارث أن تصل إلى مستويات تؤهلها لتقديم الاستشارة والإرشاد لوزارة التربية الوطنية، بدلاً من أن تجعل وزارة التربية الوطنية جزءاً من النشاطات التي تجرى من أجل التوعية.

ينبغي كتابة عبارات التوعية على المنتجات المغلفة، لتوجيه الرسائل المنشودة من التعليم والتوعية إلى الناس بشكل فيه مزيد من السرعة والمساواة والفعالية.

هناك مؤسسات تعمل اليوم بكل ما أوتيت من قوة لتوعية أفراد المجتمع بشأن الآفات والكوارث. لكن الشخص الذي يتلقى تدريبات التوعية لمرة واحدة نادراً ما يشارك لاحقاً في ندوات ذات صلة بالآفات.

وقلما يجد الأفراد لا سيما العاملون منهم فرصة الانضمام إلى تدريبات التوعية، والعاملون في بعض القطاعات تكاد تكون فرصتهم معدومة للمشاركة في هذا النوع من التعليم والتدريب.

هناك تصور بأن تدريبات التوعية في وضع جيد، إذا ما وضعنا بالحسبان أعداد التدريبات التي تتلقاها المؤسسات، لكن الهدف من هذه التدريبات هو بناء السلوك والوعي وإحداث التغيير في الثقافات. جميع المؤسسات تعمل اليوم بتفان وإخلاص فيما يتعلق بهذه التدريبات.

يجب تقويض أعداد الأبنية ووضع حد لارتفاع الكثافة السكانية في المدن، لأن النمو غير المنضبط يؤثر سلباً على المجتمع ويرفع أضرار الكوارث إلى أقصى مستوياتها. وكذلك انعدام التخطيط يعد من أحد المشاكل الكبيرة.

ينبغي تخطيط المدن وفقاً لمعايير الحياة الكريمة. فهيتنا على سبيل المثال عندما تبني مدن الخيم، تحرص على بنائها اعتماداً على معيار ٥٠ م لكل شخص، مع العلم أن المساحة المقررة لكل شخص على أساس الأفضية في المدن الكبيرة في بلدنا أقل من المساحة المقررة لكل شخص في مدن الخيم. ينبغي جمع سلطة التدخل في حالات الكوارث في مركز واحد. فكل مؤسسة تعمل حالياً على بناء قدراتها لتغطية هذا النقص.

إننا نعتقد بضرورة فصل مؤسسات الإطفائية عن الإدارات المحلية، وتعزيز سلطة التدخل في حالات الكوارث.

ينبغي فتح أنظمة البرمجيات على المنظمات غير الحكومية، وجعلها تشارك في إدارة العملية بصورة فعالة. فالأشخاص والمؤسسات الذين يفتقرون اليوم إلى الحضور الرقمي في العمليات يعجزون عن تلبية متطلبات العصر ويتعرضون للزوال.

ينبغي ألا يبقى هذا العمل محصوراً في مجال الآفات والكوارث. فكل قضية تهم الأسرة والمجتمع بشكل وثيق هي من شأن المنظمات غير الحكومية. مثلاً مكافحة الفقر يشكل عاملاً هاماً في الحد من الأضرار والآثار الثانوية الناجمة عن الكوارث.

إن أصحاب الدخل المنخفض هم أكثر فئات المجتمع تضرراً بالكوارث، فلا يستطيعون الاستفادة من إمكانيات التعليم والتدريب قبل الكوارث، ويتأثرون سلباً بالكوارث، ويستغرقون وقتاً أطول في العودة إلى حياتهم الطبيعية بعد وقوع الكوارث. ويبقى التعاون الاستباقي لمكافحة الفقر ضرورة لا اختياراً من أجل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

من المتوقع في السنوات القادمة أن تزداد آثار الكوارث، وأن تتفاقم آثارها السلبية على حياة الإنسان. فالكوارث التي شهدناها في عام ٢٠٢٠ كانت صغيرة نسبياً، ولكن يتعين على بلدنا أن تكون على استعداد أكبر لمواجهة الكوارث على النطاق المتوسط والكبير، وبالتالي من الضروري متابعة الأعمال قبل وقوع الكوارث وأثناءها وبعدها تحت سقف مجلس الشعب التركي الكبير (TBMM)، وقيامه بأمر تأسيس لجنة دائمة تتولى متابعة جميع العمليات التي تخص استعدادات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، والتنسيق فيما بينها.

نقترح متابعة العمليات بمزيد من التفصيل من خلال إنشاء لجان فرعية تابعة لهذه اللجنة الدائمة بشأن المسائل المذكورة أدناه:

مجموعة خدمة الاتصالات

إنها مجموعة الخدمة التي ستنسق النشر والصحافة والبرث وتمنع التضليل الإعلامي. بالإضافة إلى ذلك، ستكون مسؤولة عن الأنشطة ذات الصلة برفع الوعي حول الكوارث عبر وسائل الإعلام.

مجموعة خدمة تنسيق الولايات

عبارة عن مجموعة خدمات تعمل على تنسيق كافة المساعدات القادمة من الولايات الأخرى غير الولاية أو المنطقة التي أصابها الكارثة.

مجموعة خدمة التدريب والتعليم

عبارة عن مجموعة خدمات تعمل على أداء الخدمات التعليمية على المدى الوسط والطويل، وتنسق المؤسسات التي ستقوم بالنشاطات في هذا الشأن، وتتابع الأعمال قبيل وقوع الآفات، فيما يتعلق بإعداد السكان للآفات.

مجموعة خدمة إدارة المتطوعين والمنظمات غير الحكومية

إنها مجموعة الخدمة التي ستتولى مسؤولية تنسيق المنظمات غير الحكومية والأشخاص المخولين القادمين إلى مكان الكوارث. إننا نعتقد أن المنظمات غير الحكومية التي تأتي وتعمل في مكان وقوع الكوارث لتكون مفيدة وقت الآفات والكوارث ليست على علم بخطة التدخل التركية في حالات الكوارث.

المشاكل البنوية

المشاكل البنوية هي السبب الرئيسي وراء تحول الحوادث إلى كوارث. وكل حل يتم تطبيقه قبل حل هذه المشاكل البنوية سيظهر أمامنا مشكلة أخرى في المستقبل.

عند إمعان النظر في الكوارث التي تقع في العالم، نجد لسوء الحظ أن معدل الوفيات يبلغ أقصاها في بلدنا، والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى مشاكل الإعمار وسوء مواد البناء.

ينبغي تقليص صلاحيات البلديات بما يخص الإعمار، وتسيير العمليات ذات صلة بالإعمار تحت تنسيق وزارة البيئة والتمدن. وينبغي أن تكون البلديات آلية التنفيذ وليس آلية اتخاذ القرار.

تشكل الكثافة السكانية أهم عامل في زيادة آثار الكوارث والآفات، وبالتالي

١. تدقيق ومتابعة الاستعدادات للزلازل الذي سيضرب منطقة مرمرة على حد تقدير الخبراء.
٢. متابعة عمليات المؤسسات التابعة للإدارات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في حالات الكوارث والطوارئ.
٣. دراسة آثار التغير المناخي.
٤. البحث في عمليات التدخل في حالات الكوارث.
٥. متابعة الأعمال الرامية للتخفيف من آثار الكوارث.
٦. متابعة العمليات الحرجة مثل تغير الإعمار وأنظمة رقابة الأبنية، ومتابعة حلول المشاكل.
٧. مراقبة ومتابعة حرائق الغابات.

من اللافت للانتباه أن معظم القوانين والمراسيم الصادرة تركز على المؤسسات العامة والقطاع الخاص، وتفتقر إلى النهج الذي يركز على المواطنين والمنظمات غير الحكومية. نعتقد أن صنع القانون من قبل صناع القانون مع التركيز على المواطنين والمنظمات غير الحكومية سيساهم في بناء تنسيق قوي.

إن تحقيق استقلالية الأخصائيين في الصحة والسلامة المهنية سيحد من آثار حوادث العمل والكوارث ذات المنشأ البشري.

يجب تسجيل خطط كوارث العائلة في نظام الحكومة الإلكترونية (e-Devlet).

- ينبغي على الأفراد معرفة أخطار الكوارث، من خلال الدخول إلى موقع الحكومة الإلكترونية والحصول على معلومات حول البناء الذي يقيمون فيه. كثير هم الأشخاص الذين قالوا إنهم أدركوا بعد زلزال إزمير أن الشقق التي يعيشونها فيها بالإيجار كانت أكثر خطورة مما أخبرهم به المالك.
- ينبغي إضافة نماذج لتمكين المواطنين من معرفة بنية البناء الذي يقيمون فيه والمخاطر التي يمكن أن يصيبه والأعمال التي جرت في نطاق رقابة البناء، من خلال الحكومة الإلكترونية e-Devlet.

إننا نعتقد أنه بالرغم من أن المباني مقسومة إلى مباني ما قبل عام ٢٠٠٠ ومباني ما بعد عام ٢٠٠٠، فإنه سيكون من المفيد اعتماد الفترة التي صار فيها مراقبو المباني مستقلين.

ينبغي الإكثار من تشارك المعلومات حول الأنشطة التي يتم تنفيذها بشأن زلازل مرمرة المتوقع، وتسيير العملية بمزيد من الشفافية.

- على سبيل المثال، عند الحديث عن رقم كبير مثل انهيار ٥٠ ألف بناية، يجب على المؤسسات العاملة في مجال الأوقات والكوارث أن تعرف بوضوح كيف تم تحديد تلك البنايات المنهارة، وأصحابها.

- ينبغي معرفة خطط المؤسسات بشأن التأهب للكوارث من قبل المؤسسات الأخرى.
- عند التأهب للزلازل مرمرة، يتم وضع تصور طبيعي بأن إسطنبول وحدها هي التي ستتأثر بهذا الزلزال. غير أن السيناريوهات المحتملة تقول إن هناك حوالي ١٠ ولايات ستتأثر هي الأخرى بالزلزال الذي سيضرب منطقة مرمرة. وحسب التقديرات، هناك حاجة لأن نكون مستعدين لسيناريوهات أسوأ من هذه.
- ينبغي التفريق بين مفهومي التحول البيئي والتحول الحضري. فالتحول الحضري يجب أن يجرى لبناء مدن قابلة للعيش بشكل أكبر.
- ينظر الناس إلى التحول الحضري على أنه وسيلة للريح، فيواجهون كثيراً من الحالات السلبية التي تنطوي على الريح، ولا يستطيعون الاعتماد على المسؤولين. لم تستطع المؤسسات العامة أن تحسن التعبير عن نفسها في هذا الموضوع، ولم تستطع تأسيس الثقة مع الناس. في هذا الصدد، يجب أن يقوم التعاون بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية لتوعية الناس ويجب تنفيذ أعمال واسعة تغطي جميع القطاعات.

ينبغي إعادة النظر في مراحل الاستعداد للتغير المناخي.

- من المتوقع أن يكون لتغير المناخ تأثيراً في تغيير سسيولوجية العالم برمته، وأن يستقبل بلدنا المهاجرين بأعداد تفوق تلك الأعداد التي ستستقبلها البلدان الأخرى، نظراً للتطورات التي يشهدها بلدنا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

يجب إعادة النظر في المعلومات بشأن مساحة الأراضي التي ستغمرها المياه في المناطق الساحلية من بلدنا، وقت حدوث التغير المناخي المحتمل، وفي ماهية الأعمال التي سيتم إنجازها من أجل الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق.

نقترح الإسراع في تنفيذ الخطط التي يتم إجراؤها من أجل نشر مصادر الطاقة المتجددة، وتحديد سياسات استثمار الطاقة الخاصة بالسنوات الـ ٢٥ الأولى.

من المهم مراجعة شروط الكفاءة لدى المتعهدين، والحرص على تطبيقها.

ينبغي تعيين المشاكل في نظام رقابة البناء وإنتاج حلول لهذه المشاكل.

المنظمات غير الحكومية والمتطوعون

نعتقد بضرورة القيام بالأمور المذكورة أدناه، فيما يتعلق بتوفير الدعم والتسهيلات والحوافز والدوافع المعنوية لبعض المنظمات غير الحكومية التي تقوم بنشاطات ذات صلة بالآفات والكوارث.

• تخفيض الضرائب:

- إن معدل الضرائب التي تدفعها المنظمات غير الحكومية من أجل الطاقة الاستيعابية والقدرات التي تبنيتها بخصوص الآفات والكوارث مرتفع جداً، ونعتقد أن تخفيض الضرائب على مشتريات منظماتنا التي تعاني حالياً من ضيق في مواردها المالية سيساهم في سير العملية بشكل سليم وسلس ويخفف العبء عن منظماتنا.
- تم إجراء دراسة نموذجية حول هذا الموضوع من أجل المؤسسات التعليمية في مشروع دعم التعليم بنسبة 100٪.
- الإعفاء من الغرامات المرورية، وتخفيض الضرائب والتأمينات على المركبات.
- خصم ضريبي خاص للضرائب الدائمة على المركبات الخاصة المستخدمة في حالات الكوارث.
- منح الترخيص باستعمال صفارات الإنذار والمصابيح الوامضة في المركبات في حالات الكوارث.
- السماح باستعمال ممرات الأمان في حال التدخل في حالات الكوارث، والإعفاء من المخالفات المرورية.
- الحرص على عامل المنظمات غير الحكومية عند وضع القوانين، وتضمينها بشكل أكبر في آليات اتخاذ القرار.
- منح سلطة الرقابة القانونية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الكوارث، وتمكينها من القيام بالرقابة المستقلة بموضوع أخطار الكوارث.
- تأمين بقاء المنظمات غير الحكومية على قيد الحياة من خلال تقديم الدعم المالي لبناء القدرات اللازمة للتدخل في حالات الكوارث.
- منح المنظمات غير الحكومية الصلاحية بإعطاء التعليم والتدريب والشهادة الخاص بحالات الكوارث، وعدم مطالبتها باستيفاء الشروط القاهرة التي يُطلب استيفؤها في القطاع الخاص مثل العمالة والمكان.
- تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية التي تتدخل في حالات الكوارث عند وقوعها.

- فتح شاشات البرمجة التي من شأنها أن تسجل قدرات وعمليات المنظمات غير الحكومية استعداداً للكوارث.
- في الوقت الحالي يتم جمع البيانات مرة أو مرتين سنوياً ورقياً أو عبر البريد الإلكتروني.
- وضع نظام قانوني للعمل الطوعي.
- في الوقت الحالي، تلاميذ المنظمات التي تقوم بالعمل الطوعي صعوبات في المعاملات الرسمية نظراً لعدم وجود نظام قانوني بشأن العمل الطوعي. وقد يتلقون عقوبات شديدة، لا سيما في حالات الإصابة أو الوفاة.
- مشكلة الإذن:
 - يعيش الأشخاص الذين يعملون في مجال الكوارث الكثير من المشاكل في القدوم إلى مكان وقوع الكارثة عند وقوعها.
 - لا يسمح بعض الرؤساء بمشاركة المرؤوسين في العمل الطوعي حتى وإن تم منحهم إذناً عاماً. ولا يعطي بعض الرؤساء المرؤوسين المتطوعين في أعمال البحث والإنقاذ الإذن. ولو كان ذلك باستخدام حقهم في الحصول على إجازتهم السنوية.
 - لا يستطيع العاملون في القطاع الخاص المشاركة في العمل الطوعي إلا باستخدام إجازتهم السنوية.
- نعتقد أن العاملين في القطاع الخاص يمكنهم تحقيق مشاركة أكبر في العمل الطوعي إن تم منح أرباب العمل حوافز مثل تخفيض أقساط التأمين وتغطية دفع الرواتب، وأن أرباب العمل سيتصرفون بمزيد من الاعتدال إن حصلوا على الثناء والشكر من قبل الإدارات المحلية.
- منح المكافآت
 - نقترح إعطاء المتطوعين الذين يقدمون قيمة مضافة في حالات الكوارث بعض الهدايا التي لا تحقق مكاسب مالية.
 - منح المتطوعين حق الدخول إلى المتاحف مجاناً.
 - منح المتطوعين حق الاستفادة من دور الضيافة العامة مثلهم في ذلك مثل الموظفين الحكوميين.
 - نقترح بأن يتم تكريم المتطوعين إبان الكوارث من قبل السلطات المحلية، وتقديم الشكر والثناء لهم عبر حفل يقام من أجلهم، وأن تتم مشاركة هذا الحفل مع الرأي العام.
 - إننا نوصي برفع الوعي إلى أعلى مستوياته، عبر إقامة اجتماع تقييم وشكر، يضم شخصيات على مستوى الوزراء والمسؤولين في المنظمات النشطة في مجال الآفات والكوارث.

نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان لكل الداعمين لنا من الأصدقاء
والمساهمين معنا في نشاطاتنا التي ننجزها في أكثر من مئة دولة حول العالم دون التمييز بين
دين أو عرق أو لغة أو قومية أو مذهب وذلك

منذ ١٩٩٢ وصحتر اليوم



هيئة الإغاثة الإنسانية

الضير فركل زمان وفركل مكان





+90 212 631 21 21 www.ihh.org.tr/ar